معركة جزائرية باردة لترتيب الفوضى المالية والاقتصادية

الحكومة تعتزم تنفيذ إصلاحات تشمل تحسين مناخ الأعمال وتطوير النظام المالي وإصلاح القطاع العام

يكشف الواقع المالي للجزائر مدى هشاشة خطط الإصلاح التي تنوي الحكومة القيام بها لتنويع الإيرادات إذ لا يوجد ما يوحي بأنها تسارع الخطى نحو محاصرة الفوضى الاقتصادية، والتي من أبرز علاماتها بيئة الأعمال الطاردة للاستثمار وترهل النظام المصرفي رغم إدراك المسؤولين بأن تحسين المؤشرات السلبية يحتاج بعض الوقت.

تحريك عجلات الاستثمار مهمة مضنية

الجزائر – وضعت الأزمة المالية في الجزائر الحكومة في موقف دفاعي مليء بالصعوبات قبل إحداث هزة في اقتصاد طارد للاستثمار بسبب القوانين البالية، بعد اتساع مخاطر استمرار الاعتماد على عوائد صادرات النفط والغاز المتراجعة.

وجددت الرئاسة مرة أخرى بعد اجتماع للحكومة ترأسه الرئيس عبدالمجيد تبون مساء الاثنين الماضي التأكيد على أن السلطات ستنفذ إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال واجتذاب استثمارات في إطار سعي البلد العضو بمنظمة أوبك لتنويع موارده.

لكن كثيرا من المهتمين بالشأن الجزائري يعتقدون أن النموذج المتبع في تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي يبدو مرتبكا على الرغم من أن التوقعات تشير إلى أن النمو سيصل هذا العام إلى 2.9 في المئة بعد انكماش بمعدل 6 في المئة العام الماضي جراء الأزمة الصحية.

أهم أهداف خطة الإنعاش

- تحديث النظام المصرفي والمالي
- إصلاح القطاع العام وحوكمة المؤسسات الحكومية
- تحسين جاذبية مناخ الاستثمار وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي
- توسيع صلاحيات الهيئة المعنية بتقديم خدمات للمستثمرين
- تعزيز دمج السوق الموازية ضمن الاقتصاد الرسمي
- دعم نشاط التطوير العقاري وتحسين استغلاله
- تحديث قطاع الزراعة والصيد البحري وتنمية المناطق الريفية
- النهوض بصناعة الأدوية وتعزيز الإنتاج المحلي

وحددت الحكومة الخطوط العريضة للإصلاحات التي يتوقع خبراء ألا ترى النور سريعا بسبب عدة عوامل مرتبطة بالرؤية في إنعاش الاقتصاد والتي تعتقد الأوساط الشعبية أنها لا تتماشى مع تطلعاتهم رغم الإبقاء على سياسات دعم المواد الأساسية ضمن سياسة شراء السلم الاجتماعي.

ومن أهم الأولويات التي تؤكد الجزائر أنه حان الوقت للقيام بها، تحسين جاذبية مناخ الاستثمار وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي مع توسيع صلاحيات الهيئة المعنية بتقديم الخدمات للمستثمرين من أجل تسهيل الإجراءات لقبول ملفات المشاريع المقدمة من قبل الشركات ورجال الأعمال.

وتأمل الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز فرص العمل واستبدال الواردات بالإنتاج المحلي، بعدما اتبعت الجزائر لسنوات سياسات حمائية لتشجيع تنمية الصناعات المحلية.

وتميل سياسات إحلال الواردات التي تستخدمها الجزائر إلى إيجاد حالة من عدم اليقين التنظيمي ونقص في الإمدادات وزيادة الأسعار والاختيارات المحدودة.

وحتى تتمكن من إقناع المستثمرين بجدوى خططها الإصلاحية تستهدف الجزائر تحديث النظام المصرفي والمالي الذي ظل بعيدا عن المساهمة في التنمية، وإصلاح القطاع العام وحوكمة المؤسسات الحكومية وتعزيز دمج السوق الموازية ضمن الاقتصاد الرسمي.

وتعهد الرئيس تبون، الذي انتخب العام الماضي، خلال الاجتماع بتطوير القطاعات الأخرى غير الطاقة لتقليل الاعتماد على النفط والغاز اللذين يشكلان 94 في المئة من إجمالي إيرادات التصدير و60 في المئة من الميزانية العامة.

ولتحقيق ذلك الهدف تسعى الحكومة إلى دعم نشاط التطوير العقاري وتحسين استغلاله، وأيضا العمل على النهوض بصناعة الأدوية وتعزيز مساهمة القطاع وزيادة الإنتاج المحلي.

وتهدف خطة العمل، التي سيناقشها البرلمان، أيضا إلى تطوير قطاع الزراعة للمساعدة في خفض الإنفاق على واردات الغذاء، بما يشمل الحبوب والحليب.

وأدى هبوط الإيرادات الناتج عن جائحة كوفيد – 19 إلى كبح الطلب على الطاقة ودفع السلطات إلى تقليل الإنفاق وتأجيل بضعة مشاريع استثمارية.

ويرتبط الاقتصاد الجزائري بشكل عضوي بعائدات النفط، وقد تأثر البلد بشكل كبير بالتراجع الكبير لأسعار النفط إذ تراجعت مداخيلها إلى النصف وباتت في حدود 30 مليار دولار سنويا بعدما كانت بين 60 و70 مليار دولار قبل سبع سنوات.

وبلغت احتياطات البلد النفطي من النقد الأجنبي ذروتها منتصف 2014 عندما تجاوزت 194 مليار دولار، لكنها سرعان ما تهاوت بفعل الأزمة النفطية. وتتوقع الحكومة أن ترتفع اعتبارا من 2022 لتصل 47.5 مليار دولار ثم إلى 50 مليار دولار في 2023.

ويمثل اقتصاد البلد العضو في منظمة أوبك والذي تهيمن عليه المؤسسات الحكومية تحديا للشركات حيث يتذمر المستثمرون المحليون والأجانب على السواء من البيروقراطية وتغييرات متكررة في القوانين التي تنظم الاستثمار رغم أن القطاعات المتعددة توفر فرصا للنمو على المدى الطويل.

وكانت الجزائر قد ألغت في العام 2019 القيود على امتلاك الأجانب لأكبر أسهم في الشركات، لكن ذلك لن يشمل قطاعات استراتيجية وهي صناعات الطاقة والتعدين والأدوية.

كما أقرت قانونا للاستثمار في قطاع النفط والغاز، مما أدى إلى تحسين الشروط المالية ومرونة العقد من أجل جذب مستثمرين دوليين جدد. وقد وقعت كبرى شركات النفط العالمية مذكرات تفاهم مع شركة المحروقات الوطنية سوناطراك.

وتتعامل الشركات ورجال الأعمال مع مجموعة من التحديات بما في ذلك الإجراءات الجمركية المعقدة والصعوبات في التحويلات النقدية وأيضا المنافسة في الأسواق العالمية.

وتشكو الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر من أن القوانين واللوائح تتغير باستمرار وتطبق بشكل غير متساو، مما يزيد المخاطر التجارية على المستثمرين الأجانب.

ويخشى معظم المستثمرين المجازفة بالدخول في مشاريع استثمارية في الجزائر بسبب نقص ضمانات الحقوق القضائية، وطول مسار التقاضي الذي يعدّ من أكبر العقبات في بيئة الاستثمار في البلاد.

وتتقاطع انطباعات خبراء اقتصاد مع تقارير المؤسسات المالية الدولية في نقطة رئيسية مفادها أن حملة مكافحة الفساد المستمرة منذ الإطاحة بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة أدت إلى زيادة الحذر في ما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية واسعة النطاق.

وصنف آخر تقرير عن مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المركز 162 من أصل 182 بلدا، متراجعة بذلك 9 مراكز مقارنة بالتقرير السابق.

2.9

في المئة نسبة النمو المتوقعة بنهاية 2021 بعد انكماش بواقع 6 في المئة في العام الماضي

وإلى جانب ذلك كله تدفع الأزمة الحكومة للبحث عن حلول للحد من البطالة البالغة نحو 11.5 في المئة من تعداد سكان يبلغ 43 مليون نسمة عبر تحفيز المشاريع الصغيرة وتشجيع رواد الأعمال رغم مطبّات البيروقراطية لتعزيز مساهمة القطاع في إنعاش النمو.

غوغل تستثمر 1.2 مليار دولار في الطاقة النظيفة

كاليفورنيا – أعلن عملاق وادي السيليكون غوغل الثلاثاء عن خطط لاستثمار 1.2 مليار دولار في بناء مركزين جديدين للبيانات يعملان بالطاقة النظيفة في ألمانيا أحدهما في مدينة هاناو بالقرب من فرانكفورت والآخر في منطقة برلين الكبرى.

وتشكل الخطوة استكمالا لاستراتيجية الشركة العملاقة التابعة لمجموعة ألفابايت لمعاضدة الجهود العالمية من أجل إحلال البصمة الكربونية في أعمالها.

ويبقى الكهرباء المُستعمل في مراكز البيانات من أسرع مصادر انبعاثات الغازات الدفيئة على الصعيد العالمي، خاصّة مع التزايد اليومي لمُستخدمي شبكة الإنترنت.

وقال فيليب جوستوس الرئيس الإقليمي لغوغل في منطقة وسط أوروبا، إن "مركز البيانات في هاناو سيبعد 20 كيلومترا عن أكبر مركز إنترنت في العالم"، مضيفا أن المبنى المكون من أربعة طوابق وتبلغ مساحته حوالي 10 آلاف متر مربع سيبدأ العمل بكامل طاقته العام المقبل.

ويرى محللون أن غوغل تعد الشركة الوحيدة من بين عمالقة التكنولوجيا التي استثمرت بثقل كبير في مجال الطاقة النظيفة رغم وجود محاولات من منافساتها مثل أمازون.

وبالتوازي مع ذلك، ستنشئ غوغل "منطقة سحابية" جديدة في برلين – براندنبورغ على الرغم من أنها لم تحدد بالضبط المكان الذي ستقيم فيه مركز البيانات الجديد.

والغرض الرئيسي من المناطق السحابية لغوغل هو تقريب خدمات الشركة من زبائنها، حيث أن ذلك من شأنه تحسين سرعة انتقال البيانات بشكل كبير مقارنة بانتقال البيانات عبر المحيط الأطلسي.

ويمكن أن يتسبب استخدام مراكز البيانات في الولايات المتحدة أيضا في حدوث تعقيدات قانونية وتنظيمية عندما يتعلق الأمر بخدمات الزبائن الأوروبيين.

ويذهب جزء كبير من استثمارات غوغل إلى إنتاج الطاقة المتجددة، لأن مراكز البيانات التابعة لها تعد مستهلكا ضخما للكهرباء.

وقالت غوغل إن شريكتها في ألمانيا في مجال الطاقة إنجي دويتشلاند ستقوم بتغذية الشبكة الألمانية بأكثر من 140 ميغاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السنوات المقبلة.

ويشمل ذلك محطة جديدة للطاقة الكهروضوئية بقدرة 39 ميغاواط وصيانة 22 مزرعة رياح.

وتأتي هذه الاستثمارات لضمان أنه اعتبارا من عام 2022، ستأتي حوالي 80 في المئة من الطاقة التي يتم توفيرها للبنية التحتية لشركة غوغل من مصادر خالية من ثاني أكسيد الكربون.

وعلاوة على الأثر البيئي للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة، يسهم قرار غوغل في الاستثمار في طاقتي الشمس والرياح في تعزيز التأثير الاقتصادي للطاقة النظيفة إذ أن عدد الوظائف التي يوفرها هذا المجال في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يفوق تلك التي يوفرها مجال الوقود الأحفوري.

مساهم مهم في البصمة الكربونية

إيني تخطط لتوسيع استثماراتها في منطقة الخليج

ميلانو (إيطاليا) – كشف عملاق النفط الإيطالي إيني الثلاثاء أنه يخطط لضخ المليارات من الدولارات في مشروعات الطاقة المتجددة في منطقة الخليج بحلول 2027.

وقال كلاوديو ديسكالزي الرئيس التنفيذي للمجموعة، إن "الخليج يظل منطقة استراتيجية لمجموعة الطاقة الإيطالية ولذلك فإن الشركة ستستثمر فيه نحو 20 مليار دولار خلال السنوات الخمس إلى الست المقبلة".

وأكد ديسكالزي خلال مؤتمر للطاقة عبر الإنترنت "إنها بالتأكيد منطقة استراتيجية لنا، ليس فقط للاستثمار لكن للاستثمار في انتقال الطاقة".

وفي وقت سابق من العام الجاري، كشفت إيني عن بعض الأهداف الأكثر طموحا على صعيد المناخ وصداقة البيئة في قطاع الطاقة في الوقت الذي تعزز فيه جهود تخليص أنشطتها من انبعاثات الكربون.

وذكرت الشركة في شهر أبريل الماضي أنها تدرس تحويل عملياتها للنفط والغاز في منطقتي الشرق الأوسط وغرب أفريقيا إلى مشروعات مشتركة جديدة للمساعدة في خفض ديونها وتمويل تحولها إلى الطاقة منخفضة الكربون.

وهذا التحرك هو جزء من إصلاح شامل أطلقته المجموعة النفطية العام الماضي مع تحولها إلى مصادر الطاقة المتجددة مع العمل على التقليص التدريجي لإنتاج النفط والغاز.

وقال لابو بيستيلي مدير العلاقات العامة بالمجموعة الإيطالية في ذلك الوقت، إنه "سيكون للشرق الأوسط، ولاسيما الخليج، دور متزايد في إطار استراتيجية إيني".

وأضاف "من الواضح أن منطقة الخليج مازالت المكان الأمثل لأنهت تحوي 50 في المئة من احتياطيات الطاقة التقليدية التي يمكن استغلالها بأقل التكاليف".

كلاوديو ديسكالزي

سنستثمر في المنطقة نحو 20 مليار دولار خلال ستة أعوام

لكن بيستيلي أشار إلى أن الأهم من ذلك أن منطقة الخليج حيث الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز تعد المكان الذي يوجد به الكثير من الأفكار الجديدة والتقنيات الجديدة لإنتاج الطاقة المتجددة، ولتشييد المدن الذكية.

وتهدف إيني إلى تكرار نجاح شركتها للنفط والغاز لعام 2019 في النرويج حيث أقامت مشروع فار إنريجي المشترك مع صندوق الاستثمار المباشر هايتك فيجن واحتفظت فيه بحصة 69.6 في المئة.

وأدى ذلك إلى إنشاء ثاني أكبر منتج للنفط والغاز في النرويج بعد الاستحواذ على محفظة إكسون موبيل هناك مقابل نحو 4.5 مليار دولار، مما منحها إنتاجا بلغ حوالي 150 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا.

وكان الاستثمار مربحا للغاية في هذا المشروع حيث جنت إيني منذ بدايته ما يقرب من حوالي 1.3 مليار يورو (1.53 مليار دولار).

وقالت مصادر في الشركة وفي قطاع الطاقة حينها إن الشركة تعمل على تكرار نفس الأمر مثل فار مع شركاء مختارين في غرب أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأقصى.

وتمتلك إيني، أكبر منتج أجنبي للنفط والغاز في أفريقيا، أصولا مميزة في نيجيريا والكونغو وأنغولا، ولديها مراكز إنتاج كبيرة في كل من مصر وليبيا والجزائر والبحرين، ورسخت سريعا وجودها في الخليج، وتتطلع حاليا إلى النمو في آسيا.

ويبدو أن إنشاء كيان منفصل سيسمح لإيني بتحويل بعض ديونها، التي ارتفعت العام الماضي إلى 32.2 مليار دولار، من موازنتها السنوية.

ومع انخفاض الديون، تأمل إيني في جمع رأسمال جديد لتعزيز أنشطتها في مجال الطاقة المتجددة ومنخفضة الكربون والتي ستشكل العمود الفقري للشركة في المستقبل.

وكانت إيني قد أجرت محادثات في الآونة الأخيرة مع عدد من كبار منتجي النفط والغاز، منهم بي.بي البريطانية وتوتال الفرنسية لدمج أجزاء من عملياتهم في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا.